# أسرلة الأونروا : وكالة الغوث تغطي المجزرة ضد لاجئيها

ورقة موقف

نيسان/ أبريل 2021

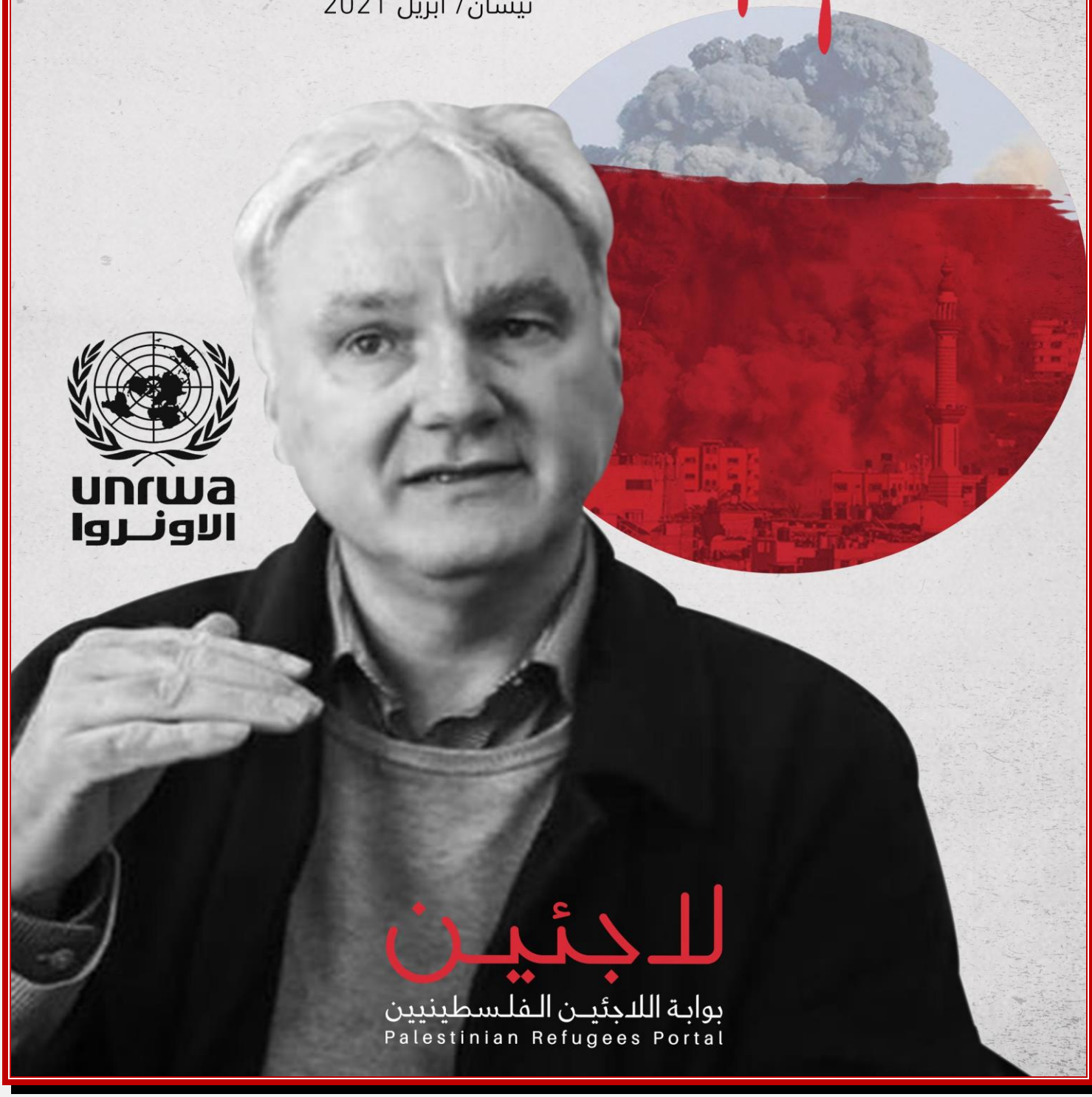

unrwa
الاونروا

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة:

رغم إصدار المفوض العام للأونروا "فيليب لازاريني" اعتذاراً عما صرح به مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة "ماتياس شمالي"، لا زال شمالي قابعاً في منصبه على صدور الفلسطينيين وكأنه قدرهم، كما أن شيئاً لم يحدث لإزالة الاثر الخطير لتصريحاته على حقوق الضحايا الفلسطينيين الذين نالت منهم جرائم الآلة العسكرية الصهيونية في عدوانها الأخير على قطاع غزة خلال أيار/ مايو 2021.

وكان شمالي، قد صرّح، للقناة (12) الإسرائيلية: "أنا لست خبيرًا عسكريًا ولكن من وجهة نظري هناك دقة عالية في قصف الجيش الإسرائيلي خلال الأيام الـ 11 الماضية ، مضيفاً أن إسرائيل "لم تقصف أهدافا مدنية إلا ببعض الاستثناءات".

التصريح الذي تقدمت به "أونروا" على لسان مفوضها العام "فيليب لازاريني" لم يعالج أياً من جوانب المشكلة المتمثلة بتصريحات شمالي، فلم يشر لحقيقة عدم وجود صلاحية أو صفة لشمالي للتقرير بشأن العدوان وجرائم الحرب، كما أنه لم ينزع عنه أو عن تصريحاته صفة تمثيلها لوكالة الغوث، ناهيك عن الإبقاء على شمالي بمنصبه حتى اللحظة.

أما شمالي فاكتفى بتصريح جديد عبر تغريدة على موقع تويتر زعم فيه أن تصريحاته خلال المقابلة مع القناة الإسرائيلية قد تم تحريفها، وأشار إلى أن تصريحاته "أساءت وألحقت الأذى بأولئك الذين قُتل وجُرح أحد أفراد عائلاتهم خلال الحرب التي انتهت للتو"، مبدياً أسفه جراء ذلك، دون أن يقر بالمغالطات التي وردت فيها، أو يستعد لتحمل مسؤوليته عن الأضرار التي لحقت بالحقيقة و بالضحايا تبعاً لها.

وأسفر العدوان الصهيوني على القطاع، خلال الفترة من 11 إلى 22 أيار/ مايو 2021 عن استشهاد 255 فلسطينياً، بينهم 66 طفلاً، و39 سيدة، و17 مُسنّاً، فيما أدت إلى إصابة أكثر من 1948 بجروح مختلفة، منها 90 صُنفت بشديدة الخطورة.

ردود الفعل الفلسطينية لم تتجاوز سقف التنديد بهذه التصريحات، والمطالبة بإقالة شمالي، وإعادة التأكيد على اتهامات سابقة لـ"ماتياس شمالي" بكونه منحازاً للصهاينة ضد الفلسطينيين، مغفلة أن شمالي أعيد تعينه في ثلاث مناسبات مختلفة، وفي ثلاث مناطق مختلفة من بين مناطق عمليات "أونروا"، أو الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحولات الجارية في العلاقة بين الفلسطينيين وكبرى المؤسسات الدولية المعنية بوضعهم.

## اولاً: الإصرار على ماتياس شمالي

منذ نيسان/ إبريل 2015 تصر إدارة وكالة "أونروا" على إلزام الفلسطينيين بتجرع سياسات "ماتياس شمالي"، فمنذ تعيينه مديراً لعمليات الوكالة في لبنان، لم تنته الأزمات التي اعتاد اصطناعها للاجئين، والتي دائماً ما تماثلت مع التوجه لتقليص خدمات المؤسسة الدولية، على نحو يتماشى مع الرؤية الصهيونية والإسرائيلية الراغبة بتقليص خدمات "أونروا" باتجاه تفكيكها ودمجها في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

تقليصات حادّة وتراجع كبير في الخدمات لم توقفه الاحتجاجات الشعبية التي امتدت لشهور، أو التوافق الذي تم برعاية الدولة اللبنانية والذي يقضي باحترام إرادة ومشاركة اللاجئين و ممثلين فلسطينيين في أي إجراءات ستتخذها "أونروا" بشأنهم في لبنان، فأتبع ذلك بمزيد من التقليصات في قطاعيْ الصحة والتعليم وإلغاء 1800 وظيفة، وتحويل المساعدات العينية إلى "بطاقة صراف آلي".

في آب/ أغسطس 2016 ، عينت وكالة "أونروا" شمالي مديراً عاما لديها في إقليم سوريا، الا أن الرفض القطعي من الحكومة السورية بمنع

إتمام هذا التعيين، تسبب بنقله لمنصب مدير عام عمليات "أونروا" في قطاع غزة بعد أقل من شهرين، ما مثل ضرباً بعرض الحائط من قبل الوكالة وإدارتها موقفَ اللاجئين، إذ تمسكت بفرض وجود هذا الموظف، رغم كونه مصدراً للأزمات مع اللاجئين ومجتمعهم وقواهم السياسية والدول المضيفة.

لم تكن فترة إدارة "ماتياس شمالي" في غزة أفضل حالاً على مستوى الممارسة من فترته في لبنان، فقد أنفذ سياسات التقليصات في كافة قطاعات عمل "أونروا" في غزة، و شن هجمة ضروساً على حقوق اللاجئين، مما فاقم المعاناة في ذروة الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كوفيد 19، ناهيك عن سوء إدارته لعمل أذرع الوكالة في قطاع غزة خلال الأزمة.

تصريح شمالي سياسياً بما يخدم العدوان ويغطي جرائم الحرب لا يمكن فصله عن المنحى الذي اتخذه في الجوانب الإدارية، فكلاهما يوائم السياسة والرغبة والتوجهات الإسرائيلية، وفي مقدمتها تفكيك "أونروا"، ولكن المؤكد أن شمالي لم يكن "المتصهين" الوحيد في وكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ففي جسم المؤسسة دائماً ما كان هناك جناح من المتصهينين، كما أن هناك من هو مستعد للمضي قدماً في إنفاذ إملاءات الادارة الأمريكية والتي تصب بذات اتجاه الرغبات الإسرائيلية.

## ثانياً: سياق لصهينة "أونروا"

منذ تأسيس "أونروا" لم تكن الوكالة الدولية في وضع أقوى من الآن في مواجهة الفلسطينيين، وأضعف وأكثر رضوخاً لأعدائهم المسؤولين عن مأساة تهجير اللاجئين الفلسطينيين المفترض أن وكالة الغوث تخدمهم، ذلك ليس بفعل معادلات القوة المختلة دولياً فحسب، ولكن أيضاً بفعل الانحياز المسبق لدى جزء من المسؤولين والمدراء في "أونروا" ضد اللاجئين وقضيتهم، يفاقم من ذلك الاستعداد لدى شريحة أوسع من أقطاب الأمم المتحدة للانصياع للادارة الأمريكية والقوى المهيمنة وإنفاذ ما يصدر عنها من تعليمات، وهو ما تفاقم منذ وصول إدارة "دونالد ترامب" للحكم في الولايات المتحدة.

فعلى وقع سياسات هذه الإدارة الهادفة لخفض أعداد اللاجئين المعترف بهم لحدود دنيا، وتقليص الخدمات المقدمة لهم بشكل متسارع، كانت

وكالة "أونروا" تعلن معارضة هذه السياسات فيما تقوم فعلياً بإجراء تقليصات متزايدة بذريعة الثغرة الكبيرة في الموازنات.

ما يفضح حقيقة هذا الرضوح، هو تلك المبادرات المتكررة من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام الحالي "أنطونيو غوتيرش" نحو الإدارة الامريكية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمطالبتها في هذا الجانب، وكذلك تجاه مجموعات الضغط المؤيدة لـ"إسرائيل" والمعادية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث سبق أن طلب مكتب الأمين العام للأمم المتحدة من "منظمات غير حكومية" مؤيدة لـ "إسرائيل" طرح مقترحات بديلة لطريقة عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وكأن هذه المنظمات طرف في تحديد مصير اللاجئين وآليات التعامل معهم، في حين أن رأي اللاجئين ومجتمعهم وقواهم السياسية ومنظماتهم الأهلية لم يؤخذ أبداً على نفس المحمل لدى الأمم المتحدة أو حتى قيادة وإدارات "أونروا" المختلفة.

## ثالثاً: معايير العلاقة وإشكالياتها

في مواجهة المخططات الأمريكية لتصفيتها، تستفيد وكالة "أونروا" من رغبة الفلسطينيين والمؤيدين لهم في الحفاظ عليها، وتركيزهم لجزء كبير

من جهودهم ومواقفهم في دعمها وتجنيد الغطاء السياسي والتمويل لاستمرار عملها، وهذا يجعلها تتصرف بأريحية كبيرة في ممارسة مزيد من الانحياز ضد حقوق اللاجئين، ومزيد من الضغط على مجتمعات اللاجئين، تعبر عنه التقليصات المستمرة في الخدمات، بكل ما يعنيه ذلك من استدخال للشروط الأمريكية والصهيونية على سياسات "أونروا" وعملها.

هذه المعادلة المختلة أسهمت إلى حد كبير في تغيير في معايير عمل "أونروا" وعلاقتها بمجتمع اللاجئين، بما يشمل اختياراتها لكبار موظفيها في أقاليم عملها المختلفة، وإجراءات تعيينهم، فلقد تمت تنحية تلك الاعتبارات الخاصة بمجتمع اللاجئين، وتجاهل صوت من يمثله، على نحو باتت فيه هذه العملية خاضعة لاعتبارات "داخلية" تخص "أونروا" وأخرى دولية غالباً ما خضعت لإرادات معادية لحقوق اللاجئين، وبينما تتمكن بعض الدول المضيفة من تثبيت مواقفها بشأن معايير قبول عمل وحضور كبار موظفي الوكالة على أراضيها، كما فعلت سوريا في حالة "ماتياس شمالي"، فإن هذه القدرة متفاوتة، كما أنها تبدو غائبة بحالة السلطة الفلسطينية أو الإدارة التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، حيث لا

زال "ماتياس شمالي" في موقعه رغم وجود إجماع شعبي وفصائلي رافض له.

لا يمكن إغفال دور إشكاليات البنية السياسية الفلسطينية في هذا الاختلال، بما في ذلك الانفصال بين البنى السياسية الرسمية من جهة والمكونات الشعبية الفاعلة على الأرض ومجتمعات الفلسطينيين المختلفة ومن بينها مجتمعات اللاجئين داخل وخارج فلسطين من جهة أخرى، والإصرار الرسمي على تقييد الموقف الشعبي وإخضاعه لمعاييره وارتباطاته، رغم أن "أونروا" تتجاوز في علاقتها مع مجتمع اللاجئين دور الجهات الرسمية الفلسطينية إلا في حالة استحضارها كطرف ضاغط على البنى الشعبية وكبح ردود فعلها ضد العسف والظلم الملحق بها.

هذا يقود لمجموعة أساسية من المداخل لكبح هذا الاندفاع المعادي لحقوق اللاجئين والتي تمضي فيه "أونروا" بأشكال مختلفة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

١- الاعتراف والتسليم بأحقية جموع اللاجئين في كافة مناطق انتشارهم في ممارسة الاحتجاج بكافة أشكاله على الإجحاف الملحق بهم.

٢- دور البنى الشعبية في قيادة التحركات الجماهيرية من أجل الحفاظ على حقوق اللاجئين وعدم إخضاع هذه الأدوار لاعتبارات مواقف الجهات الرسمية الفلسطينية التي لا تملك ممارسة دور سيادي تجاه "أونروا".

٣- تغيير معادلة التعامل الفلسطيني الرسمي مع "أونروا" فيما يتعلق بتعيين موظفيها على الأرض الفلسطينية ووجوب خضوع هؤلاء لموافقة رسمية على غرار المتبعة لدى عديد من البلدان المضيفة.

٤- ضرورة إفراز وتحديد هيئة تمثيلية لجموع اللاجئين الفلسطينين أمام "أونروا" تحضر بجانب الهيئات الرسمية الفلسطينية وتلك الممثلة للبلدان المضيفة في أي تفاوض أو تباحث مع الوكالة يتعلق بسياساتها العامة تجاه اللاجئين أو تلك الخاصة بأي اقليم.

٥- التأكيد على أحقية المتضررين والضحايا في العدوان الأخير على ملاحقة "أونروا" بصفتها العامة، أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتغطية جريمة الحرب الأخيرة، وكذلك ملاحقة "ماتياس شمالي" عن دوره الأساسي في هذه التغطية المتعمدة والتدليس للحقائق.

٦- الحق الفردي للضحايا والمتضررين في العدوان الأخير وما سبقه، في الملاحقة المباشرة أمام المحاكم-حيثما تسمح القوانين- لموظفي الوكالة فيما يتعلق بأي أدوار في التغطية او الإسهام بجرائم ارتكبت بحقهم.

٧- التأكيد على الحق الفردي لكل لاجئ فلسطيني، والحق الجمعي لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين على استخدام كل السبل الممكنة في ملاحقة "أونروا" ومنفذي سياساتها المجحفة بحق اللاجئين، ومطالبتها قانونيا بشأن ما نجم عن تقصيرها في الإيفاء بالتزاماتها.

٨- تشكيل لجنة من المؤسسات الأهلية والحقوقية الفلسطينية مكلفة بالرقابة على أداء الوكالة ورفع تقرير للرأي العام بشأنه.